

الدكتور بشار الجعفري لـ «البناء»: ثمة دول بدأت تراجع مواقفها من سورية وتسعى إلى إعادة فتح قنوات الاتصال الدبلوماسي وتنسيق التعاون الأمني

حاورته جودي يعقوب

هو أكثر من سفير وأكاديمي ومتبحر في السياسة وحقوق الإنسان، إنه ذلك الرجل القوي ومتقد الذكاء، والمتحدث اللبق والنشط، والحريص على مصلحة بلاده، من خلال تصديبه في الجلسات والاجتماعات، لخصومه من الشرق والغرب والعرب، وأيضا من خلال إيصاله الرسائل العلنية وغير العلنية، إلى أرفع الجهات في المحافل الدولية. تمكن بحكمته وصلابة مواقفه من الدفاع عن حقوق سورية وكرامتها، هذه الحكمة والصلابة اللتان جعلتا منه لسان الحكومة السورية الأول بعد وزارة الخارجية في دمشق. ويفضل شجاعته، استطاع أن يكتسب احتراماً عظيماً من قبل الجميع، خصوصا أبناء أمته، فهو يعتبر نايبة في السياسة إذ تمكن من إبراز ثقافته ومطالعاته الرفيعة في كل المناسبات، وهو الذي أحسن ويحسن الصياغة في جلسات مجلس الأمن بلغة أعطت مواقفه أبعاداً معنوية وقوية لأنه يقول الحقيقة بحزم وبصراحة، وبعيدا عن الدبلوماسية في وجه المتأمرين على بلده وشعبه، وعلى مرأى من العالم أجمع.

مندوب سورية في كل المناسبات، جاء من سورية العظيمة التي جسدت معاني الصمود والحق والخير والجمال في مواجهة التحديات الصهيونية، جاء من شعب يعشق الحرية ويضحي من أجلها. عملاق المواقف بذخيرة من مخزون تاريخي يقل نظيره، ضيق على تجار هذا النهج في كل مداخلاته السياسية في أروقة الأمم المتحدة، وتتجلى العبقرية السياسية بأسلوبه الأدبي الذي يمزج فيه بين الفكر والسياسة. لذلك توثق مكانة كبيرة سياسياً إلى جانب قائمة طويلة من النشاطات السياسية والدبلوماسية والإنسانية.

إنه الدكتور بشار الجعفري الذي التقته «البناء» وأجرت معه حواراً غنياً، فتحدث بحركات يديه وإشارات عينيه، وابتسامته وحكمتها السياسية، وبتواضعه المميز وصوته العميق، ووطنيته التي لا تحدها حواجز ولا تخوم.

● على ضوء الإنجاز السوري في الانتخابات الرئاسية وفوز الرئيس بشار الأسد، ما هي رؤيتكم للحركة الدبلوماسية المعادية لسورية في المدى الدولي؟ وهل تتوقعون تصعيداً بعد الأخفاق في إحضار هذا الاستحقاق؟

أود بدايةً أن أشير إلى أن الانتخابات الرئاسية هي استحقاق وطني سوري يندرج ضمن إطار السيادة السورية، وبالتالي ضمن هذا المنظور الدستوري السيادة، فإنه لا يحق لأي دولة أو هيئة إقليمية أو دولية التدخل فيه. حاولت أطراف دولية عدة كانت تراهن على الدفع باتجاه تطبيق نظرية «الفضى الخلاقة»، عرقلة هذا الاستحقاق من خلال الزعم بأنه يمثل تقويضاً للحل السياسي ويتعارض مع بيان «جنيف 1» المؤرخ في 2012/6/30. وفي الواقع، فإن مواقف هذه الأطراف هي التي تتعارض مع بيان جنيف الذي يؤكد ضرورة الحفاظ على المؤسسات الدستورية، وهو أمر أشرت إليه في بياني الأخير أمام مجلس الأمن بتاريخ 2014/6/26. كان هدف هؤلاء إيجاد فراغ مؤسسي ودستوري في الجمهورية العربية السورية، يفتح الباب أمام إضعاف الدولة السورية التي بقيت صامدة زهاء ما يزيد عن ثلاث سنوات من الاستهداف الشرس

نحن لا نعول على دور الأمم المتحدة في إنهاء الأزمة السورية إنما على وعي الشعب السوري وحرصه على إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع وطننا

الذي تعرّضت له، وبالتالي استنزاف مؤسساتها الدستورية وتحول سورية إلى «دولة فاشلة»، بما يزيح عن كامل القوى الغربية وعلاقتها الإقليمية «وزر السيادة»، كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى أسئلة المتعلق بالحركة الدبلوماسية المعادية لسورية، فإن موقع سورية الجيوبوليتيكي وضعها دوماً في مواجهة تحديات جسيمة، وإن ما تعرّضت له سورية اليوم له بعد داخلي، إلا أن هذا البعد محدود جداً إذا ما قورن ببعد الأزمة إقليمياً ودولياً. إذ لا تزال بعض الدول النافذة المعروفة مكايرة في نهجها المعادي لسورية الذي يخدم مشاريعها الرامية إلى الهيمنة وخدمة مصالح حليفها «إسرائيل» في المنطقة، مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك كل الأدوات الإقليمية المتاحة. ويتجلى هذا السلوك المعادي، الملقب بـ «الحرص على الشعب السوري»، بدعم الإرهاب الذي يعاني منه السوريون، والذي أضرت كثيراً بممتلكاتهم وبإمكانيات التنمية والبنى التحتية التي أرسها الشعب السوري على مدى عقود طويلة من الزمن منذ عهد الاستقلال. وكذلك من خلال فرض التدابير القسرية أحادية الجانب التي ألقت بثقلها وأثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، وعلى وضع السوريين المعيشي وقدرتهم على تامين متطلبات حياتهم اليومية كالغذاء والدواء والملازمة، والمناجزة بالوضع الإنساني للشعب السوري من خلال عقد مؤتمرات دعائية استعراضية لما يسمى بال«ماتشين»، تعلن خلالها بعض الدول، المنغمسة أساساً في تصدير الإرهابيين إلى سورية وتمويلهم وتسليحهم وتدريبهم والتغلب على استنظمتهم الإجرامية

اندفاعاً قوية من نتائج الانتخابات الرئاسية السورية؟

منذ بدء ما يطلق عليه البعض اسم «الربيع العربي»، والأحداث المؤسفة التي تعيشها سورية، أدركت القيادة الروسية ما قامت به دول بعينها من استغلال وتلاعب بالمطالب الإصلاحية المشروعة للتدخل وزعزعة استقرار المنطقة العربية وأمنها. البعض لا يحدّ حتى هذه التسمية، ويستعص عنها بتسميتي «الشرق الأوسط»، و«شمال أفريقيا» اللتين تحلمان في طياتهما بذور تقسيم الوطن العربي والتعاقد بين مشرقه وغربه.

كان لتجربة التدخل العسكري الغربي في ليبيا أثر كبير في تأكيد سعي دول غربية وحلف الناتو إلى استغلال المطالب الإصلاحية وشعار الديمقراطية البراق لتغيير أنظمة بعض الدول غير الحليفة وسياساتها الوطنية والضوابط التي نفسه الذي تقوم فيه هذه الدول بدعم أكثر الأنظمة معاداة الديمقراطية وحقوق الإنسان وكرامة المرأة. ويعد فشل محاولات قلب نظام الحكم في سورية بالقوة من خلال أعمال الجماعات الإرهابية المسلحة، واستبعاد التدخل العسكري، بدأت الدول المعادية لسورية بالسعي إلى التدخل في الشؤون السورية عبر بوابة الشأن الإنساني من خلال توجيه الاتهامات للحكومة السورية بالتقصير، على رغم كل ما تبذره الحكومة من جهود والدعوة إلى إيصال المساعدات الإنسانية عبر حدودنا المشتركة مع دول الجوار على نحو يتعارض مع السيادة السورية والضوابط التي وضعتها الأمم المتحدة ضمن القرار 182/46 لإيصال المساعدة الإنسانية إلى محتاجيها في حالات الكوارث والأزمات، والتي تؤكد على ضرورة احترام سيادة أراضي الدولة المتلقية للمساعدات وإسقلالها وسلامتها، وتوليها الدور الأساسي في عملية إيصال المساعدات إلى محتاجيها. لقد تمّزّ الموقف الروسي باستمرار بالحكمة والنجاة، الأمر الذي حداً بالغرب لمحاولة

ما تتعرّض له سورية له بعد داخلي محدود جداً إذا ما قورن ببعد الأزمة إقليمياً ودولياً

الضغط على روسيا في أوكرانيا. إلا أننا على ثقة بأن الموقف الروسي لن يرضخ لأي ضغط، وسيحافظ على موقفه المستند إلى مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية النافذة للعلاقات الدولية، وإزداد هذا الموقف صلابة في ضوء تعيين الشعب السوري العظيم عن إرادته خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

● ما هي قراءتكم لتكرار الفيتو المزدوج الروسي - الصيني في وجه المشاريع الغربية ضد سورية؟

استخدمت روسيا والصين حق النقض «الفيتو» بشكل مزدوج أربع مرات لإحباط مشاريع قرارات

الصادرة عن كبار موظفي هذه المنظمة الدولية، الذين يفترض بهم الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء الـ193، لا خدمة مصالح حفنة من الدول النافذة أو أجنداث دولهم هم.

لقد أمنت سورية، العضو المؤسس في الأمم المتحدة، بهذه المنظمة والمبادئ والأهداف التي تضمّنها ميثاقها. وعلى رغم ما أوزرته خبرتنا المتراكمة في التعامل مع الأمم المتحدة إزاء القضايا المتعلقة بالاحتلال «الإسرائيلي» للجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى من فترات ونواقص تشوب عمل الأمم المتحدة، وآليات اتخاذ القرارات وتنفيذها، فقد حافظنا على نشاطنا ضمن هذه المنظمة وتعاوناً مع القائمين عليها. وكذلك كان الأمر خلال الأزمة السورية: إذ تعاونت الحكومة السورية مع الأمم المتحدة وسعت إلى إنجاح

نحن نتابع العمل من خلال الأمم المتحدة لمساءلتها على ما قامت به من انتهاكات وإلزامها التعويض للشعب السوري عما ألحقته به من أضرار

جهود الوسيطيين الأميين كوفي عنان ومن بعده الأخضر الإبراهيمي. واستضافت سورية بعثة مراقبي الأمم المتحدة والبعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق في استخدام السلاح الكيميائي الذي شكّل بناءً على طلب من الحكومة السورية في رسالة رسمية وجهتها إلى أمين عام الأمم المتحدة. وكذلك استقبال بعثة التحقيق في المزاعم المتعلقة باستخدام مادة الكلورين. كما تعاونت الحكومة السورية مع مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المعروف اختصاراً باسم «أوتشسا» في وضع خطة الاستجابة لاحتياجات الإنسانية وتنفيذها في سورية على مدى السنوات الثلاث الماضية وحتى الآن. وهذا التعاون السوري المشهود والمشاهد به هو نتيجة إدراك القيادة السورية أهمية الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الدولي الوحيد الذي يلمّح جميع دول العالم، ويسعى إلى تسقيط العلاقات الدولية على نحو يحفظ السلم والأمن الدوليين وجنب البشرية ويلات الحروب.

● هل فرضت الانتخابات الرئاسية السورية معادلة جديدة في الرؤية الدولية للحل في سورية وما هو مصير جنيف؟

معادلة جديدة في الرؤية الدولية للحل في سورية وما هو مصير جنيف؟



الأزمة السورية كشفت مدى هشاشة الأمم المتحدة وعمق هيمنة دول معدودة عليها

إن ما أبرزته عملية الاقتراع من إقبال جماهيري على الانتخابات التعددية التي تجري للمرة الأولى في سورية، يؤكد حيوية الشعب السوري وتمسكه بوطنه وحرصه على سيادته وسلامته. ولا يمكن لأحد تجاهل إرادة الشعب السوري في التعامل مع الأزمة السورية، لا سيما بعد أن شارك الملايين من أبناء هذا الشعب في الانتخابات الرئاسية.

أما في ما يتعلق بعملية جنيف فقد انخرطت فيها الحكومة السورية انطلاقاً من حرصها على الحل السياسي لازمة وبعد التنسيق مع الجانب الروسي الصديق. لم يكن لدينا أوهام بأن مؤتمر «جنيف 2» سيحقق الحل الذي يشده السوريون لأسباب عدة تتمثل في مواقف الدول التي تدعو زيفاً صداقة الشعب السوري، وتعمل على إطالة أمد الأزمة. والمواقف والتصريحات غير البناءة

للمبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي التي تتعارض مع مهمة الوساطة المكلف بها، حرمان المعارضة الوطنية ومعارضة الداخل من المشاركة في اجتماع «جنيف 2»، وافقار المعارضة الخارجية المقللة بما يسمى «الائتلاف» أي شرعية وطنية أو قاعدة شعبية أو سلطة على الجماعات الإرهابية المسلحة التي تنشط في سورية بما فيها تلك الكيانات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، علاوة على أن احتكار «الائتلاف» الصفة التشغيلية لأطراف المعارضة السورية كان مخالفاً لأحكام بيان «جنيف 1» الذي كان قد تمّ التوصل إليه بتاريخ 30 حزيران 2012، وبالتالي فإن هذا العيب البنيوي في التفعيل كان أحد أسباب عدم وصول عملية الحوار في «جنيف 2» إلى أي نتيجة ملموسة.

وعلى رغم كل ذلك، انخرطت الحكومة السورية في مفاوضات «جنيف 2» التي أبرزت هيمنة دول غربية وعربية على ممثلي ما يسمى بـ«الائتلاف» ورضوخهم لمطالب هذه الدول وسياساتها التي لا تريد الخير لسورية ولا لشعبها.

نحن ما زلنا متمسكين بقناعتنا بأن الحوار الوطني الشامل بين السوريين هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة وصنع مستقبل سورية الجديدة بعيداً عن الأجنداث التدخلية الخارجية والأطماع الاستعمارية. وقد أثبتت تجربة التوصل والمصالحة الوطنية في مناطق كثيرة كانت متوترة سابقاً، جدواها في إعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المناطق وإعادة المهجرين منها إلى منازلهم، وتأمّل أن تعه هذه المصالحة، وأن ينجح الحوار في إعادة اللحمة بين أبناء البيت السوري بما يصبّ في مصلحة بلدنا وشعبنا.



لقاء تضامني مع غزة في نقابة الصحافة... وكلمات حيّت المقاومة

مازق، وجعلهم متخبطين مضروباً على رؤوسهم، يترددون من الإقدام على القيام بعدوان برّي خوفاً من الغرق في حرب استنزاف، أو التعرض لمفاجآت جديدة تخبئها لهم المقاومة. وراى أنّ جهوزية المقاومة، واستعداداتها للمواجهة إذاً إلى إصابة العدو بالعمى الاستخباراتي على غرار ما حصل معه في لبنان خلال عدوان تموز 2006، مشيراً إلى فشل العدوان في إسكات صواريخ المقاومة، وفي خوف العدو من تنفيذ هجوم بري، يقب المعادلة لمصلحة المقاومة التي تمكنت من تحقيق فرض معادلة توازن الردع والرعب في مواجهة العدوان، وتعزيز موقفها التفاوضي، وبالتالي رفض أي تهديّة لا تحقق أهدافها في فك الحصار الكامل عن غزة وإطلاق الأسرى.

وقال: «إن هذه الإنجازات التي حققتها المقاومة تؤكد مجدداً أن العدو الصهيوني بات في مرحلة تراجع استراتيجي وتكتيكي عاجز عن تحقيق النصر في الميدان في مواجهة مقاومة تملك قيادة مستعدة للتضحية ولديها الجهوزية للتصدي للعدوان».

كما أقيمت كلمات شاحية للعدوان، وحيّت الشعب الفلسطيني الذي يواجه عدواً إرهابياً وقاتلاً.

نظم «اللقاء اليساري العربي» أمس لقاء تضامنياً مع غزة في نقابة الصحافة، حضره ممثلون عن الأحزاب والقوى والشخصيات اللبنانية.

بداية، تحدث فؤاد الحركة ممثلاً نقيب الصحافة محمد البعلبكي، واعتبر أن شعب غزة يتعرّض لحرب إبادة جماعية واضحة المعالم من قبل العدو الصهيوني، منتقداً المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكناً إزاء ما يجري من قتل ودمار وتهجير.

واعتبرت منسقة اللقاء اليساري العربي ماري ناصيف الدبس أن شعب فلسطين يواجه اليوم، مرحلة شديدة الخطورة في تاريخه الضالي الطويل. وقالت: «يمكن لتخصيص خطورة هذه المرحلة بما ورد في المشروع المسمى «الائتلاف - الإطراء» الذي وضعه وزير الخارجية الأميركي جون كيري. ودعت إلى وقف المفاوضات نهائياً مع العدو الصهيوني، وكذلك وقف أي شكل من أشكال التنسيق الأمني معه.

وعن لقاء الأحزاب اللبنانية، تحدث أمين عام رابطة الشغيلة الوزير والنائب السابق زاهر الخطيب، فقال: «لنلتقي اليوم لنعلن تأييد ووقوفنا مع قيما ومبادئنا مع شعبنا وقوامتنا في فلسطين، الذين يصنعون بدمائهم وضمودهم